

المسألة الكردية الوضع الراهن .. وأفاق المستقبل

هه والنامهي كتيب

المسألة الكردية
الوضع الراهن..
وأفاق المستقبل

مكتبة سامية

مقدمة

... في كتاب « لكي يضمن السلام وتتعزز الوحدة الوطنية » الذي اصدرته دار « الثورة » في اذار من عام ١٩٧٣ ، والذي كان قد نشر على شكل افتتاحيات في جريدة « الثورة » خلال شهري تشرين الاول وتشرين الثاني ١٩٧٢ ، حاولنا ان نكشف للجماهير العريضة الكثير من الملابس التي كانت تعترض مسيرة الحل السلمي والديمقراطي للقضية الكردية والكثير من الحقائق عن تصرفات بعض قيادات الحزب الديمقراطي الكردستاني ، وتجاوزاتها على القانون ، وتهديدها الامن ، وسكوتها عن الكثير من اساءات عناصرها واعتداءاتهم على المواطنين الامنين في شمالنا الحبيب بله تشجيعهم وتحريضهم عليها .

والان وبعد ان وفت ثورة السابع عشر من تموز بالتزامها ، واعلنت قانون الحكم الذاتي لشعبنا الكردي في منطقة كردستان في الموعد المحدد ، وبعد ان جاء وفاؤها بالتزامها ذلك ، ليسقط اخر الاوراق من يد الجناح المشبوه والعميل في الحركة الكردية بقيادة الملا مصطفى ، ويضعه في حجمه الحقيقي وفي خانته التي كان دائما يخندق فيها ، رغم كل محاولاته للتمويه والتستر ،

ويفضحه كاحتياطي « مضموم » في يد الامبريالية ، تستخدمه حاليا ضد الحكم الوطني التقدمي في العراق . الان يجيء هذا الكتاب : « القضية الكردية - الوضع الراهن وفاق المستقبل » والذي كان قد نشر على شكل مقالات افتتاحية في « الثورة » بين ٢٨ نيسان و ٨ ايار ١٩٧٤ ، ليعري تلك الزمرة العميلة ويفضح دورها الذي حدده لها الاستعمار ، وارتباطها باعداء الشعب ، وارتماؤها في احضان التحالف الامبريالي الصهيوني الرجعي وضمن محاولة مسعورة ومحمومة للوقوف بوجه المد الثوري في القطر العراقي ، وتامررها على مكتسبات الثورة وعلى قانون الحكم الذاتي الذي جسد الجوهر الحقيقي لبيان ١١ اذار التاريخي . كما يجيء ليفضح العقليّة العشائرية الرجعية التي تحاول عبثا فرض تسلطها على شعبنا الكردي ، الذي يقف اليوم بوعي وادراك في وجه الزمرة الصيلة ويسعى بجد واخلاص لارساء دعائم الحكم الذاتي لمنطقة كردستان ، ويناضل جنبا الى جنب مع كل القوى التقدمية في قطرنا المناضل لتعميق مسيرة الحل السلمي والديمقراطي للمسألة الكردية وتصفية الساحة الوطنية نهائيا من الجيوب العميلة والمرتدة والضالعة في ركاب الاستعمار والاحتكارات الاجنبية .

« الثورة »

★ ★ ★

عادت المسألة الكردية لتحتل قدرا واسعا جدا من الاهتمام على الصعيد الوطني والعربي وفي الأوساط العالمية الصديقة والعدوة . وهي ، حقا مسألة تستحق مستوى عاليا من الاهتمام . . . غير ان من الضروري جدا التساؤل عما اذا كان الاهتمام الواسع ، بل الاستثنائي الذي تبديه الأوساط الاستعمارية والرجعية من حكومات واذاعات ووكالات انباء وصحف وافراد بزمرة البارزاني ومواقفها وتحركاتها ناتجا من مجرد التقدير « الموضوعي » لاهمية هذه المسألة ام ان وراء الاحكام ما وراءها ؟ . . .

ولا نقصد من اثاره هذا السؤال الاكتفاء بالاجابة عليه . فهو على اهميته ، ليس المسألة الوحيدة التي تتطلب البحث والمناقشة ولكن اثارته ، الان ، ضرورية لالقاء اضواء كاشفة على الوضع الراهن للمسألة الكردية وعلى الشكل الجديد الذي تريد تلك الأوساط الامبريالية والرجعية ان تظهرها به من خلال مواقف البارزاني وزمرته وعلى الدور الجديد - القديم لهذه الزمرة .

ان الوطنيين والتقدميين في العراق وفي مقدمتهم حزب البعث العربي الاشتراكي ، كما ان الاوساط التقدمية العربية والعالمية لم تشك يوما في عدالة قضية الشعب الكردي ، فالاكراد عندما يطالبون بحقوقهم القومية في اطار الحكم الذاتي وضمن الجمهورية العراقية انما يطالبون بحق مشروع ذي طبيعة ديمقراطية وتقدمية وقد وقفت القوى التقدمية في العراق وفي الوطن العربي وفي العالم الى جانب هذا الحق وساندته في جميع الظروف .

غير ان المعضلة الكبرى كانت وما تزال ان المسألة الكردية لم تتخذ شكل مسألة بسيطة - اذا صح التعبير - اي مسألة مطالبة قومية ذات شأن بحقوقها في اطار الوطن الذي تعيش فيه حسب . فاسباب عديدة كانت الحركة القومية الكردية تضم اتجاهات وتيارات وقوى متعددة ومتناقضة اجتماعيا وسياسيا . ولهذه الاسباب ايضا تزعمت هذه الحركة زعامة عشائرية مستتبدة ومتخلفة هي زعامة البارزاني .

ولما كانت الحركة القومية الكردية - بحكم طبيعتها الاساسية - جزءا من الحركة الوطنية العراقية وجزءا من حركة التحرر في المنطقة العربية ، فان اوضاعها هذه واوضاع زعامتها بالذات كانت تتطوي على تناقض خطير جدا عبر عن نفسه ، على الصعيد الذاتي ، ولعدة مرات ، بسلسلة من الانفجارات والانقسامات والخلافات العنيفة وحتى الدموية .

ولو لم تكن الحركة القومية الكردية جزءا من الحركة الوطنية في العراق ومن حركة التحرر في الوطن العربي لكانت سماتها هذه طبيعية وقليلة الخطر لان مثل هذه السمات اتصف بها كثير من

الحركات القومية في مراحل تطورها الاولى ومنها الحركة القومية العربية ٠٠ غير ان الخطير في الامر هو ان هذه الحركة ، بشكل عام ، وزعامتها المتمثلة بالبارزاني بشكل خاص بقيت متخلفة ، في مراحل تطورها ، عن الحركة الوطنية العراقية وعن حركة التحرر العربي وفي المنطقة باشواط بعيدة مما جعل العلاقة بين الطرفين حافلة بالتعقيدات والتناقضات .

وبسبب اوضاع الحركة واوضاع زعامتها هذه والتعقيدات والتناقضات التي اتسمت بها العلاقة بينها وبين الحركة الوطنية العراقية وحركة التحرر العربي وفي المنطقة فان القوى الدولية الاستعمارية وفي مقدمتها بريطانيا واميركا والقوى الرجعية في المنطقة قد وجدت في هذه الحركة وفي زعامتها بشكل خاص ومنذ سنوات عديدة ظرفا مواليا وارضا خصبة لان تكون لها فيها تأثيرات وتداخلات بالغة الهمية والخطورة .

فعلى الرغم من ان الحركة الكردية بزعامتها المتمثلة بالبارزاني كانت تحظى في المراحل التي سبقت ثورة السابع عشر من تموز ١٩٦٨ باشكال متفاوتة من العطف والمساندة من جانب الاوساط التقدمية في الداخل والخارج بسبب مشروعية المطالبة بالحقوق القومية الكردية في الاطار الذي اشرنا اليه فان قيادة هذه الحركة كانت على صلات وثيقة جدا بالدوائر الاستعمارية والرجعية حتى في الاوقات التي كانت تخوض فيها صراعا مسلحا باشكال متفاوتة مع انظمة رجعية ودكتاتورية .

ولابد من البحث الدقيق في هذه الحقيقة الاخيرة التي تنطوي على تناقض خطير ، كما يبدو ، ولكنه في الحقيقة تناقض ظاهري ٠٠

ولماذا تساند القوى الاستعمارية الدولية والرجعية في المنطقة مثل هذه القيادة في مواجهة نظام رجعي او دكتاتوري يكون بطبيعته ملائماً لمصالحها؟! وكيف تكون العلاقة بين الطرفين اذا كان النظام القائم في العراق نظاماً وطنياً وثورياً وتقديمياً كما هو عليه الحال الآن في ظل ثورة السابغ عشر من تموز وقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي وفي ظل الجبهة الوطنية؟! ٠٠١٩

١ - ان الدول الاستعمارية بحكم موقعها الدولي الكبير وبحكم استراتيجياتها الدولية القريبة والبعيدة لا تترك قضية او ظاهرة ذات اهمية في اي بلد او منطقة دون ان تسعى لان تكون لها فيها تأثيرات وتداخلات . وهذه حقيقة ملموسة في كل مكان من العالم . والقضية الكردية قضية مهمة لا بالنسبة للعراق وحده وانما بالنسبة للمنطقة كلها فمن الطبيعي ان ان تسعى الدول الاستعمارية لان تكون لها تأثيراتها وتداخلاتها فيها بما يمكنها من استخدام تلك التأثيرات والتدخلات وفقاً لمصالحها ومخططاتها القريبة والبعيدة .

٢ - ان العراق من البلدان التي تحتل اهمية بارزة بالنسبة للمصالح والمخططات الاستعمارية . فهو بلد يمتلك ثروة نفطية كبيرة ، ويحتل موقعا مهما في منطقة مهمة ، ولقد كان دائما يحتوي حركة شعبية وطنية قوية ومرشحا لتأدية دور خطير في مستقبل المنطقة .

فمن الطبيعي ، ان ، ان تسعى الدول الاستعمارية والرجعية لان تكون لها في اية ظاهرة او قضية مهمة تبرز فيه تأثيرات وتداخلات .

٣ - ويقع العراق في منطقة كانت وما تزال من المناطق الاستراتيجية الأساسية في العالم لاحتوائها على أكبر مخزون للنفط بالإضافة إلى اقترابها من الاتحاد السوفيتي وإلى كونها منطقة مواصلات دولية بالغة الأهمية . ولقد كانت هذه المنطقة وما تزال مدار صراع رهيب بين شعوبها الطامحة إلى التحرر والتقدم من جهة وبين الدول الاستعمارية وركيزتها الصهيونية وحليفتهما الرجعية المحلية من جهة أخرى . كما كانت وما تزال إحدى أخطر الساحات التي تتصادم فيها استراتيجيات الدول الكبرى .

٤ - أن الدول الاستعمارية وكسياسة عامة ، كانت ، وما تزال تجد مصلحة أساسية في إضعاف البلدان العربية ومنها العراق مع موازنة هذه السياسة مع تأثير طبيعة كل بلد عربي وكل نظام يقوم فيه في سياساتها ومصالحها في المنطقة .

أن هذه النقطة هي إحدى الحلقات الخطيرة في السياسات الاستعمارية تجاه الأمة العربية . وهي ترتبط بخوف الدول الاستعمارية التقليدي من قوة البلدان العربية ووحدها وأثر ذلك على حجم وطبيعة مصالحها وسياساتها في المنطقة وعلى وجود إسرائيل كركيزة أساسية لمصالحها ومخططاتها فيها . لذلك فإن الدول الاستعمارية تجد مصلحة أكيدة في أن تكون لها تأثيرات ومدخلات في أية ظاهرة أو قضية تؤدي ، بشكل أو بآخر إلى إضعاف أي بلد عربي .

وتزيد هذه المصلحة بالتأكيد عندما يكون ذلك البلد معاديا للسياسات والمصالح الاستعمارية أو مرشحا لأن يكون كذلك .

٥ - ان مقدار نجاح الدول الاستعمارية في مساعيها لان تكون لها تأثيرات وتداخلات في القضايا والظواهر المهمة وفق الاعتبارات التي اشرنا اليها تحكمه عوامل عديدة من اهمها طبيعة تلك القضايا والظواهر من ناحية وطبيعة القوى المتحكمة فيها من ناحية اخرى . وان النجاح الكبير الذي حققته الدول الاستعمارية والقوى الرجعية حتى الان في التأثير في الحركة الكردية وفي زعامتها المتمثلة بالبارزاني لا يعود الى ذكاء خارق او الى اساليب خارقة استخدمتها ، وانما يعود بالدرجة الاولى الى طبيعة هذه الحركة وزعامتها والتي استعداد زمرة البارزاني الدائم للتعاون مع الدول الاستعمارية والرجعية في سبيل تحقيق مآربها .

★ ★ ★

اظهرت تجارب سنوات عديدة ٠٠ كما تظهر التجربة الان ان مدى التطابق والتعاون بين مصالح ومخططات الدول الاستعمارية والقوى الرجعية في المنطقة من جهة وبين مواقف وتمركات قيادة البارزاني من جهة اخرى تتحدد على ضوء العوامل السابق ذكرها مع حرص القوى الاستعمارية على اجراء موازنة دقيقة بين هذه العوامل .

ان تاريخ زعامة البارزاني وبخاصة بعد ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ يشير ، بشكل عام ، الى ان طبيعة العلاقة بين هذه الزعامة وبين القوى الاستعمارية والرجعية انما تتحدد بمقدار ما يفترق النظام القائم في العراق او يقترب من السياسات الاستعمارية وبمقدار ما يشكل تهديدا للمصالح الاستعمارية او ضمانا لها .

ويمكننا القول انه برغم الخصائص الذاتية للحركة القومية الكردية ، وهي من حيث الاساس والجوهر والنتيجة حركة جماهيرية

ديمقراطية وتقدمية ٠٠ فان بارومتر الصعود والهبوط في ثقل زعامة البارزاني ومواقفها ازاء النظام القائم في بغداد كان يتحدد ، بشكل عام ، على ضوء طبيعة العلاقة القائمة بين ذلك النظام من جهة وبين الدول والقوى الرجعية من جهة اخرى وعلى ضوء المخططات الاستعمارية التكتيكية والاستراتيجية تجاه ذلك النظام وتجاه المنطقة بأسرها وذلك بسبب طبيعة تكوين الحركة الذي اشرنا اليه وطبيعة زعامة البارزاني بشكل خاص واستعدادها الدائم للتعاون مع القوى الاستعمارية والرجعية وتنسيق سياساتها معها .

وبرغم الدوافع المشروعة والمضمون التحرري والديمقراطي لمطالب شعبنا الكردي ابان العهد القاسمي فليس من قبيل المصادفة ابدا ان زعامة البارزاني اختارت للصدام المسلح مع النظام القاسمي زمنا كان فيه ذلك النظام قد اصطدم مع شركات النفط الاحتكارية وكان قد اثار مسألة الكويت المعروفة (١) .

فالقوى الاستعمارية برغم رضاها عن سياقات قاسم الاقليمية والدكتاتورية المناهضة للاماني الشعبية القومية والديمقراطية كانت تجد في بعض سياساته عنصر تهديد جزئي لمصالحها . وبسبب طبيعة زعامة البارزاني ووجود تيارات رجعية ومشبوهة ومنقعة في

(١)

★ في ٢٥ حزيران ١٩٦١ طالب عبدالكريم قاسم بضم الكويت الى العراق .

★ في ٩ ايلول ١٩٦١ اعلن البارزاني صدامه للمسلح مع قاسم .

★ في ١١ تشرين اول ١٩٦١ انقطعت المفاوضات رسميا بين حكومة قاسم وشركات النفط وكان واضحا تماما منذ زمن انها تسير على طريق الانقطاع وفي ١١ كانون الاول ١٩٦١ صدر القانون رقم (٨٠) .

الحركة الكردية ، فان القوى الاستعمارية كانت ترى ان قيام البارزاني بمواجهة نظام قاسم بالسلاح يشكل ، في احد جوانبه ، عامل كبح لذلك النظام عن سياساته تلك واحتياطيا مفيدا لتكتيكاتها وستراتيجيتها تجاه الاوضاع القائمة والمستقبلية في العراق ، وقد قبلت زعامة البارزاني والتيارات الرجعية والمشبوهة في الحركة الكردية بهذا التنسيق مع الموقف الاستعماري دون ان تهتم بما يشكله من خطر بالغ وما ينطوي عليه من تناقض خطير مع طبيعة الحركة الكردية من ناحية وعلى مسيرة الحركة الوطنية العراقية التي تشكل الحركة الكردية جزءا منها من ناحية اخرى .

وكان موقف زعامة البارزاني من ثورة ٨ شباط ١٩٦٢ تحكمه القوانين نفسها . فبرغم الاخطاء التي ارتكبت اثناء ثورة ٨ شباط فانها ، كانت ، من حيث الاساس ثورة شعبية تقدمية حاولت ، في ظروف صعبة ، ان تخلق طريقا جديدا في الحركة الوطنية في القطر وفي الحركة الثورية العربية .

وكان هذا الطريق يشكل تهديدا خطيرا للمصالح الاستعمارية في المنطقة ولذلك فان الدوائر الاستعمارية كانت تسعى من خلال مواقف وتصرفات بعض العناصر والتيارات اليمينية التي كانت لاسباب تاريخية معروفة جزءا من النظام ، الى اغراق الوضع الجديد في بحر من المشاكل والى تأجيج الصراعات بينه وبين القوى التقدمية من ناحية ، كما كانت تسعى الى اضعاف النظام مباشرة بتشجيع زعامة البارزاني على رفع السلاح بوجهه من ناحية اخرى . فالبارزاني لجأ الى حمل السلاح ضد النظام الجديد بسرعة غريبة على الرغم

من ان ثورة شباط كانت قد طرحت برنامجا لمعالجة المسألة الكردية
كان يشكل في حينه حلا متقدما .

وبعد قيام ردة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ اتجه البارزاني وبسرعة
غربية ايضا الى مهادنة نظام عبدالسلام عارف الدكتاتوري واليميني
برغم مواقف عارف وزمرته الشوفينية الصريحة من الشعب الكردي
والمسألة الكردية ورفع البارزاني شعاره الشهير : « المؤمن
مؤمن ! »

وليس من قبيل المصادفة ايضا ان علاقات وثيقة قامت بين
البارزاني وبين حكومة عبدالرحمن البزاز المشبوهة التي كانت تخطو
بسرعة وعلانية باتجاه رجعي شكلا ومضمونا وباتجاه حلف السنكو
على الرغم من ان البرنامج الذي طرحته تلك الحكومة لحل المسألة
الكردية (بيان ٢٩ حزيران) لم يكن يحقق اي قدر ملموس من
الحقوق المشروعة للشعب الكردي واي ضمان لهذه الحقوق .

وقد حافظ البارزاني على سياسة مهادنة نظام عبدالرحمن
عارف الرجعي حتى آخر يوم وكان يتمسك ببيان ٢٩ حزيران كطموح
لمطالبه برغم عدم تطبيق اي بند مهم من بنوده حتى سقوط ذلك
النظام في ١٧ تموز ١٩٦٨ .

ان المبررين في زمرة البارزاني عندما يواجهون بهذه الحقائق
يتذرعون بان الاوضاع الصعبة التي كانت تعيشها الحركة الكردية
والمواقف والسياسات التي اتخذتها الانظمة الشوفينية والدكتاتورية
ضد قضية الشعب الكردي هي التي فرضت عليهم هذه المواقف .
وبرغم ما يبدو على هذا القول ، ظاهريا ، من منطق الضرورة

فانه يكشف عن تناقض خطير هو التناقض بين مواقف قيادة البارزاني وسياساتها وبين مصالح ومواقف الحركة الوطنية في العراق وبالتالي حركة التحرر العربي ٠٠ وعدم اهتمام قيادة البارزاني بمصالح حركة التحرر العراقية والعربية ، واتخاذها ، كما يظهر من منطق مبرري سياستها ، موقفا انعزاليا خطيرا حتى ولو كان دافعه حسن النية ، كما يزعم مبررو هذا النهج ، وهو بالتأكيد ، وكما تثبت التجارب المتتالية وتجربة اليوم بالذات ، ليس كذلك ٠٠!

ان زمرة البارزاني تزعم في الوثائق والبيانات الصادرة عنها انها تعتبر الحزب الديمقراطي الكردستاني والحركة القومية الكردية جزءا من الحركة الوطنية في العراق ، وهذا صحيح ، تماما ، من حيث الجوهر . غير ان هذه الزمرة لم تبد ، طيلة تاريخها ، حرصا مبدئيا وعمليا جديا على التصرف وفق هذا المنطق بل على العكس فانها كانت ، في اغلب الاحيان ، تتصرف باسلوب متناقض معه تماما .

واذا كانت قيادة البارزاني قد اقلحت في الماضي ولفترة طويلة حقا ، في القستر على هذا التناقض باتخاذها مواقف وتكتيكات معينة في ظل الانظمة الرجعية والدكتاتورية التي سبقت ثورة السابع عشر من تموز وفي ظل اجواء الصراع بين القوى التقدمية مما كان يتيح مجالا واسعا للبلبله الفكرية بين صفوف الجماهير وحتى بين اوساط المثقفين ، وكان يدفع بالكثيرين الى السكوت عن هذا التناقض لا رضى به ، وانما كرها للاوضاع القائمة ٠٠ فان ثورة السابع عشر من تموز وعبر مسيرتها التحررية والتقدمية والديمقراطية الواضحة والصاعدة وبرنامجها المبدئي السليم لتوحيد وحدة القوى التقدمية وحل المسألة الكردية على اساس سلمي وديمقراطي لم تعد

تتيح الفرصة لزعامة البارزاني ان تستمر الى الابد ، وكما تشتهي ،
في التستر على هذا التناقض الغاضح والخطير في موقفها وتحقيق
مآربها ٠٠ ورويدا رويدا ٠٠ وطيلة اربع سنوات من العمل المثابر
لانجاز بنود بيان اذار من جانب حزب البعث العربي الاشتراكي
وسلطة الثورة كانت زعامة البارزاني تجد نفسها مرغمة على اسقاط
ورقة بعد اخرى من تلك الاوراق التي كانت تستر بها ذلك التناقض
في الماضي ٠٠ ومرغمة على الكشف عن حقيقتها كزعامة رجعية
مرتبطة ايدولوجيا ومصالحيا بالرجعية المحلية ورجعية المنطقية
وبالقوى الاستعمارية ولم يعد ادعاؤها التمسك بالحقوق القومية
للاكراد والدفاع عنها كافيا لحمايتها من الفضيحة المشينة ٠٠ ومن
المنزلق الخطير الذي اتحدت اليه ٠٠ فضيحة الوقوف في الخندق
المعادي للحركة الوطنية في العراق ومنزلق الارتداء النهائي في
احضان الامبريالية والرجعية الايرانية ، وحتى المخططات الصهيونية .

★ ★ ★

في ظل ثورة السابح عشر من تموز ومع تصاعد مسيرتها التحررية والديمقراطية والتقدمية وتوطدها عبر ست سنوات ، لم يعد هناك ، في الواقع الوطني ، اي لبس • فلقد أصبح الوضع واضحا تماما • فالوطنيون والتقدميون • بصرف النظر عن آرائهم واجتهاداتهم ، يجدون انفسهم ، تماما ، في صف الثورة وقيادتها المتمثلة بحزب البعث العربي الاشتراكي ، وفي صف الجبهة الوطنية ، اما المرتبطون بالقوى الاستعمارية فلقد وجدوا عبر السنوات المتتالية من مسيرة الثورة وما حفلت به من مجابهات شتى ان ركائزهم تتهاوى الواحدة بعد الاخرى ، وان احلامهم باستعادة السلطة ذهبت ادراج الرياح • وفي ظل هذا التطور التاريخي الجذري في العراق والذي لم تشهد مثله اقطار عديدة ظهرت فيها تجارب وطنية ناقصة استطاعت الامبريالية ان تتغلغل فيها وان تلجم مسيرتها ، ويحكم ما لهذا التطور الذي حصل في العراق من تأثيرات حيوية على الوضع العربي ،

وعلى الاوضاع في منطقة الشرق الاوسط ، لا تجد القوى الاستعمارية والقوى الرجعية المتعاونة معها في الخارج والداخل امامها غير الزج بكل احتياطيها السافر والخفي في الصراع ضد الثورة .

ان الامبريالية الاميركية التي صعقتها مسيرة الثورة : تأميم النفط .. المعاهدة العراقية - السوفيتية .. الجبهة الوطنية .. المشاركة الفعالة عسكريا وسياسيا في المعركة القومية .. خطة التنمية الشاملة ، والرجعية الايرانية التي بات العراق يشكل جدارا امام اطماعها في الخليج والتي تهددها ، في الصميم ، تجربته الاشتراكية الثورية ، ونهجه الديمقراطي في حل المسألة القومية ، وبخاصة اقراره مبدأ الحكم الذاتي ، والرجعية العربية التي يهددها اشعاع التجربة العراقية الوحدوية الاشتراكية ، والصهيونية التي لمست ، لمس اليد ، ما يشكله العراق من ثقل عسكري وسياسي واقتصادي كبير في النضال ضدها وفي احباط مخططاتها الاستسلامية ضد الامة العربية .. ان هؤلاء جميعا يجدون في زمرة البارزاني وفي طبيعة تركيبها وسياساتها المنحرفة ضالتهم المنشودة لاضعاف الثورة وتقييد حركتها وبالتالي محاولة اسقاطها كما يحلمون !

وإذا كانت كل هذه القوى ، في الماضي ، قد ساندت زمرة البارزاني ونسقت معها باشكال ودرجات مختلفة .. فانها ، في هذه المرحلة ، تضع كل ثقلها خلف هذه الزمرة ، وتمدها بكل اشكال المساندة والاعزاء .. فلم يعد لها احتياطي فعال غيرها في محاولة التامر على هذه الثورة الجريئة .. وفي الخلاص من هذه التجربة « الخطرة » .. تجربة الثورة التي تجاوزت (الحدود المسموح بها)

واصبحت « ثورة من طراز جديد » في منطقة هي اليوم اخطر مناطق العالم بالنسبة للاستراتيجية الامبريالية .. بل بالنسبة لمستقبلها على الصعيد الدولي ..

لقد كان الاغراء الذي قدم لهذه الزمرة كبيرا ، وهي التي غالبا ما رضيت بالاغراءات الصغيرة . والقيادات المناهضة لحركة التاريخ والغارقة في مآربها الذاتية مثل قيادة البارزاني غالبا ما تغرها مثل هذه الاغراءات وتوقعها في الوهم بانها تستطيع من خلالها تحقيق مآربها واطماعها ولممة اكبر عدد من الاتباع وراءها .. ولكن هذه القيادات تنسى ان السباحة ضد تيار التاريخ امر ممكن لزمن .. ولكنه لا يوصل الى الشاطئ .. وهي ايضا تنسى ان من غير الممكن ان تفرض على الابد على حركة وقضية اساسها ومضمونها تحرري وتقدمي وديمقراطي منهاجا استعماريًا ورجعيًا واستبداديًا . وقد يكون ذلك ممكنا لزمن ، ولكن الزمن لن يكون في صالح هذا النهج ، خاصة اذا كانت الدفة في يد قيادة ثورية حازمة تحسب الحساب مسبقا لكل التطورات .. وترمي في الساحة بقوى واحتياطات لم تحسبها « عقول » الامبريالية الالكترونية و « دهاء » القيادات المتخلفة .

من هنا نجد الجواب على سؤالنا الذي طرحناه في البداية : لماذا هذا الاهتمام الواسع بتحركات زمرة البارزاني ومواقفها بين الدوائر الاستعمارية والرجعية والصهيونية ؟ انه ليس اهتماما بـ « القضية الكردية » قضية الجماهير الكردية الكادحة ذات الطبيعة التحررية والديمقراطية والتقدمية وانما هو اهتمام برجلها « الثمين »

بعد ان استنفدت الكثير من احتياطاتها في مواجهات سابقة يائسة مع الثورة التي خرجت من كل تلك المحاولات اصلب عودا ، واكثر تجربة ، واقدر على تهديد الامبريالية والرجعية .

ان شعار الحكم الذاتي لمنطقة كردستان في اطار عراق ديمقراطي تقدمي مزدهر هو الشعار المركزي للحركة الكردية وهو الشعار الذي كانت قيادة البارزاني تزعم انها تحصله . . ولكن مع تصاعد الخطى نحو بناء العراق الديمقراطي التقدمي المزدهر وبعد اعلان الحكم الذاتي بالارادة الجماعية للشعب ، ومن خلال جبهته الوطنية والقومية التقدمية انسلخت هذه الزمرة عن الحياة الوطنية وعن الجهد الوطني ، الذي يسير باخلاص وجدية في هذا الاتجاه ، واتخذت طريق العصيان على السلطة الثورية متكنة على البنادق الاميركية واموال شاه ايران والخبرة الصهيونية .

لقد كنا دائما نتساءل ، وما زال من المفيد ان نتساءل : اذا كانت قيادة البارزاني تمثل الحركة القومية الكردية والاماني القومية الكردية فهل الطريق الى تحقيق هذه الاماني يمر عبر التعاون مع واشنطن وطهران وتل ابيب ؟! . . ام انه يمر عبر بغداد والحركة الوطنية والثورة في العراق ؟! . .

متى كانت اميركا وشاه ايران وعصابة تل ابيب الفاشية يحرصون على الحقوق والاماني القومية للشعوب الكادحة الفقيرة ؟! . . متى ساعد هؤلاء ، في كل تاريخهم الاسود ، شعبا من الشعوب على ضمان حقوقه وتحقيق امانيه ؟! . .

ان زمرة البارزاني عاجزة عن تقديم اي برهان على انها

تدافع عن حق مشروع لشعبنا الكردي او عن موقف وطني
مقنع وشريف ..

ولكن ما هي الاشكال التي يتخذها ، الان ، التحالف بين هذه
الزمرة وبين القوى الامبريالية والصهيونية والرجعية المحلية
والخارجية؟! .. وما هي حقيقة الشعار الذي ترفعه « الديمقراطية
للعراق والحكم الذاتي لكرديستان » بعد ان اعلنت عداها السافر
للحكم الذاتي اثر اعلانه وللجبهة الوطنية والقومية التقدمية
بعد قيامها؟! ..

★ ★ ★

ان تاريخ زعامة البارزاني منذ عام ١٩٦١ يشير الى انه يسعى للاحتفاظ باكبر اقطاعية ممكنة في المنطقة الشمالية يمارس عليها سلطته العشائرية الاستبدادية وعلاقاته المشبوهة مع القوى الاستعمارية والرجعية الخارجية . وفي الوقت نفسه ، فانه يحاول اضفاء بعض الصفات « العراقية » على حركته لكسب تأييد قوى سياسية اخرى من ناحية ، ولتغطية منهجه الانعزالي من ناحية اخرى .

وعندما اقدمت ثورة السابع عشر من تموز بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي على اعلان بيان آذار ١٩٧٠ في محاولة مخلصنة منها لفتح صفحة جديدة في العلاقات الوطنية ولحل المسألة الكردية على اساس سلمي وديمقراطي راسخ ودائم . . . ورغم ان البارزاني اتخذ من البيان موقف التأييد ، وادعى الالتزام به والسعي الى تنفيذه ، الا انه والزمرة المحيطة به والمتسلطة على شعبنا الكردي والحركة القومية الكردية ، مارسوا سياستهم التقليدية تلك ،

سياسة الاحتفاظ بأكبر اقطاعية ممكنة في المنطقة الشمالية ، وفرض سلطتهم الاستبدادية عليها واشاعة اوسع ما يمكن من الاوضاع والمظاهر الاستثنائية في المنطقة ، بل وفي اي جزء من العراق .

وفي الوقت نفسه ، فان هذه الزمرة كانت تحاول استغلال منهج الوحدة الوطنية الذي عبر عنه بيان اذار ، والذي التزمت به الثورة التزاما صادقا ، استغلالا ماكيا فيليبيا بالحصول على اكبر قدر ممكن من المواقع في اجهزة السلطة المختلفة وعلى اكبر قدر ممكن المكتسبات المادية والمعنوية ، دون ان تنفذ من جانبها اي التزام جاد بانتهاء الاوضاع الاستثنائية ودون ان تقطع علاقاتها مع القوى الاستعمارية ومع الرجعية الايرانية منذرعة في ذلك بشتى الحجج والذرائع ، تلك « الحجج » والذرائع التي سبق لـ « الثورة » ان فضحتها في سلسلة مقالاتها المعنونة « لكي يمان السلام وتتعمز الوحدة الوطنية » ، والتي نشرت في تشرين الاول وتشرين الثاني ١٩٧٢ .

كما كانت هذه الزمرة ، تحاول اقامة اوسع العلاقات الممكنة مع القوى السياسية المختلفة الرجعية والتقدمية في العراق وفي اطار معاكس لحزب البعث العربي الاشتراكي والسلطة الثورية .

وفي السنوات الاولى التي اعقبت بيان اذار كانت هذه الزمرة تسير في اتجاهاتها الداخلية بخطين متناقضين :

١ - الايحاء بان بيان اذار يعني اقتسام السلطة في العراق ، بينها وبين حزب البعث العربي الاشتراكي ، والسعي الى « اقناع » حزب البعث ، باتباع هذا النهج .

٢ - اتهام حزب البعث العربي الاشتراكي بالانفراد بالسلطة ،
وحمل راية تكوين جبهة وطنية في البلاد ، واقامة حياة
ديمقراطية ليبرالية ..

وعلى الرغم من التناقض الواضح بين هذين الاتجاهين ، فان
زمرة البارزاني ، حافظت عليهما طويلا ، واتبعت في ذلك كل
الوسائل الماكيافيلية بهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من الظروف
المساعدة لتحقيق مآربها .

فمن خلال محاولة « اقناع » حزب البعث العربي الاشتراكي
باقتسام السلطة ، بل الايحاء بأن هذا « الاقتسام » حاصل بالفعل
كانت تلك الزمرة تسعى الى الاحتفاظ باقطاعاتها والى توسيعها ،
وتعزيز ما حصلت عليه من مكاسب وزيادتها ، وفي الوقت نفسه ،
فانها من خلال المطالبة بـ « الديمقراطية » و « الجبهة » كانت تريد
اضعاف حزب البعث والسلطة الثورية ، وعزلهما عن بقية القوى
السياسية التقدمية .

غير ان حزب البعث العربي الاشتراكي ، كان له منهج مختلف
تماما . ان اتجاهه الى حل المسألة الكردية على اساس سلمي
وديمقراطي ، والتعاون مع الحزب الديمقراطي الكردستاني ، لم يكن
مبنيًا على اساس « اقتسام » السلطة .. وانما كان ، في نظره ،
خطوة اساسية وضرورية على طريق تكوين الجبهة الوطنية وتوفير
مقومات الديمقراطية الشعبية كما اوضح ذلك البيان السياسي الصادر
عن المؤتمر القطري الثامن ..

وفي الواقع ، فإن الظروف الصعبة والمعقدة التي رافقت تطور الوضع الثوري من ناحية ، والتي اعترضت طريق قيام الجبهة الوطنية ، من ناحية أخرى ، وهي الظروف التي شرحها بدقة بيان المؤتمر القطري ، ساعدت هذه الزمرة في إثارة البلبلية حول هذه المسألة .

غير أن تصاعد المسيرة الثورية وتوطدها ونجاح المساعي الصادقة لإقامة الجبهة الوطنية ، أزالَت الظروف التي كانت تساعد زمرة البارزاني على ممارسة سياستها الماكيافيلية المزدوجة .

وعلى هذا الأساس ، كان لابد للعلاقة بين هذه الزمرة وبين القوى الاستعمارية والرجعية التي تتآمر على الثورة ، أن تتخذ اشكالا جديدة . ففي الماضي كانت القوى الاستعمارية والرجعية تستفيد من وضع زمرة البارزاني : (وضع « المصاففة » مع الثورة ، والعمل ضدها في الوقت نفسه) ، في مساعيها الرامية الى اضعاف الثورة واسقاطها من الداخل ، وعندما تقلصت امكانية « المصاففة » مع الثورة . . مع تطورها ومع قيام الجبهة الوطنية ، بدأت مواقع زمرة البارزاني تنتقل تدريجيا الى صيغة « الخنادق المتقابلة » . . وقد كان الافتراق الحاسم بين هذين الموضعين ، هو اعلان الحكم الذاتي في ١١ آذار ١٩٧٤ .

فبعد اعلان الحكم الذاتي ، لم يعد امام زمرة البارزاني اية فرصة للاستمرار على السياسات السابقة . . خاصة وان قيادة الثورة والجبهة الوطنية ، رفضت بحسم ، طلبها الماكر والداعي الى تأجيل اعلان الحكم الذاتي ، بحجة المزيد من الحوار والمناقشة ،

ان زمرة مصطفى البارزاني اذ تحمل السلاح اليوم ضد سلطة الثورة لا تستطيع الاكتفاء بادعاء المطالبة بحقوق الشعب الكردي ، وخاصة ان الثورة بموقفها المبدئي الثابت واجراءاتها المخلصة والجادة لتأمين هذه الحقوق ، وفي مقدمتها الحكم الذاتي لمنطقة كردستان قد فضحت هذا الادعاء وابطلت فاعليته . لذلك فان هذه الزمرة لا بد ان تسعى لتغليب موقفها المعادي للثورة والجبهة الوطنية والحكم الذاتي بقطاع و عراقي .

وان القوى الاستعمارية ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة ، ورجعية المنطقة ، وفي مقدمتها الرجعية الحاكمة في ايران والدوائر الصهيونية ، لا تعد زمرة مصطفى البارزاني بالسلاح والمال حبا بالشعب الكردي وحرصا منها على تمتعه بحقوقه . . انها تفعل ذلك لانها تريد استخدام زمرة مصطفى البارزاني وعصيائها أداة في القامر على الثورة وقيادتها الباسلة ومكسباتها التحررية

والديمقراطية والتقدمية العظيمة ٠٠ وهي تدرك أن تمسك زمرة مصطفى البارزاني بذريعة الحقوق القومية للاكراد لا يكفي لتأمين مستلزمات هذا الهدف الامبريالي والرجعي ، لذلك فان « الغطاء العراقي » للعصيان امر اساسي في الخطة القامرية .

وهذا الشكل من العلاقة بين مخططات الدوائر الاستعمارية والرجعية والصهيونية وبين مواقف زمرة مصطفى البارزاني والمظهر الجديد الذي يراد اظهار عصيانه به ليس مفاجئا لقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي والثورة ، فلقد توقعه ، وبكل دقة ، التقرير الذي اقرته القيادة القطرية للحزب في منتصف تشرين الثاني ١٩٧٢ .

ان الشعارات التي ترفعها هذه الزمرة اليوم والدعاية التي تمارسها في الاوساط الخارجية تعبّر تمام التعبير عن مواقفها وعلاقتها الراهنة ٠٠ فهي شعارات ودعاية طبق الاصل عن الشعارات والدعاية التي رافقتها ومارستها كلجيوب الردة في العالم ضد الانظمة التي تجري فيها تحولات تحررية وديمقراطية واشتراكية جذرية ٠٠ وهي ايضا نسخة طبق الاصل عن الدعاية المفضوحة والسخيفة التي كانت توجهها ضد الثورة ابواق الحكم الرجعي في ايران منذ سنوات عديدة

ان شعار « الحكم الذاتي لكردستان والديمقراطية للعراق » الذي يرفعه مصطفى البارزاني اليوم يعني ، تماما ، بقاء اقطاعيته في شمال الوطن واقامة نظام رجعي في العراق ، لذلك فليس من العجيب اطلاقا ان يقف بصلافة ضد الحكم الذاتي ٠٠ لان الحكم الذاتي صيغة مشروعة ، وديمقراطية ، وتقدمية لممارسة الشعب الكردي حقوقه

القومية في اطار الجمهورية العراقية . وفي ظل الحكم الذاتي . .
وفي ظل الثورة الوطنية والديمقراطية التي تسير بخطى حثيثة نحو
الاشتراكية ليس هناك مجال امام الاستعداد العشائري والاقطاعى
وامام التمتع « بامتيازات » اقامة علاقات مشبوهة مع القوى
الاستعمارية والرجعية . . وامام كل الممارسات غير المشروعة التي
لا تستطيع هذه الزمرة ان تحيا بدونها . وليس من العجيب ايضا ان
يناهض مصطفى البارزاني صراحة خط الثورة الجذري في معاداة
الامبريالية ، وفي اجراء التحولات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية
الجذرية في المجتمع العراقي باتجاه . . الاشتراكية لان مصلحته
الاساسية ومستقبل زمرة مرهونان بالقوى الرجعية في
الداخل وفي المنطقة ، ومرهونان بالتحالف مع الامبريالية والدوائر
الصهيونية .

ان مصطفى البارزاني ليس « رجل » القومية الكردية في
طموحها الى ممارسة حقوقها المشروعة في اطار الوطن . . انه « رجل »
الامبريالية والرجعية العميلة في التآمر على الثورة وعلى خلعها
التهريري والديمقراطي والاشتراكي .

ولان قيادة الحزب والثورة توقعت منذ زمن طويل ، وكما اشار
الى ذلك بدقة التقرير السياسي الذي اقرته قيادة الحزب في منتصف
تشرين الثاني ١٩٧٢ ، والتقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري
الثامن في كانون الثاني ١٩٧٤ هذا الشكل من العلاقة بين القوى
الاستعمارية والرجعية وبين زمرة الملا مصطفى . . فان قيادة الثورة
لم تفاجأ . . وان تفاجأ بالمؤامرة الاستعمارية لا من حيث الاطار العام
ولا من حيث التفاصيل ايضا .

ان قيادة الثورة والجيبة الوطنية قد اعدت كل العدة لمجابهة
التامر الاستعماري والرجعي سواء ما يأتي منه عن طريق زمرة الملا
مصطفى او اي طريق اخر . .

واذا كانت القوى الاستعمارية والرجعية تظن انها قد اكتشفت
« اسلوبا ذكيا » للتامر على الثورة فان التجربة تثبت الان وستثبت في
المسقبل ان هذا الاسلوب يخلو تماما من الذكاء . . فكما يتساقط برقع
الادعاء بالمطالبة بالحقوق القومية للاكراد عن وجه الملا مصطفى
وزمرته فان برقع الدفاع عن « الديمقراطية » في العراق برقع لا يصلح
ليوم واحد .

ان كل العراقيين يعرفون تماما ان شخصا عشائريا منخلفا
ومستعبدا مثل الملا مصطفى لا يمكن ان يكون حاميا للديمقراطية في هذا
البلد المناضل الذي يمتلك اغنى التقاليد الكفاحية في سبيل الديمقراطية
والنقد ، كما ان كل العراقيين يعرفون حق المعرفة ان شخصا مثل
الملا مصطفى لا يمكن باي شكل من الاشكال ان يكون حريصا على
مصالح العراق والعراقيين .

ان العراق قد شق طريقه نحو البناء الديمقراطي الراسخ في ظل
ثورة السابع عشر من تموز ، وفي ظل الجبهة الوطنية والقومية
التقدمية ، وفي ظل الممارسات الديمقراطية العميقة لاوسع فئات
الشعب . لذلك فهو يرفض رفضا قاطعا الشعارات والمفاهيم البالية
التي ترددها اذاعات شاه ايران وابواق الملا العميل . .

ان شعب العراق يعر به واكراده واقلياته المتأخية يقف وراء

ثورته التحررية والديمقراطية والاشتراكية ويقف وراء جبهته
المناضلة . اما المؤامرات الاستعمارية الرجعية التي يريد الملا مصطفى
تنفيذها تحت هذه الذرائع الواهية فانها تتحطم اليوم ويصوغة لم
يتوقعها هو . . كما لم يتوقعها اسياده الاستعماريون والرجعيون
العملاء .

هه والنامهي كتيب

★ ★ ★

ان الخطا المعيت الذي وقع فيه الملا مصطفى البارزاني وزمرته والدوائر الاستعمارية والرجعية التي تقف وراءهم هو انهم بنوا حساباتهم في اثاره العصيان المسلح ومساندته على حسابات كمية من ناحية ، وعلى حسابات مبنية على تجارب سابقة من ناحية اخرى . . . تماما كما فعلت الاحتكارات النفطية في اوائل عام ١٩٧٢ . عندما خفضت الانتاج بنسبة عالية ، طائفة انها بذلك تجر الثورة الى طريق الركوع .

لقد زودت الجهات الاستعمارية وحكومة شاه ايران زمرة الملا مصطفى بكميات كبيرة من السلاح والعتاد ، وبمبالغ ضخمة من المال ، وحسبت على النحو التالي : اذا كان الملا مصطفى قد استطاع في الماضي بامكانات عسكرية ومالية اقل ان يضعف حكومات عراقية متعاقبة ، فانه بهذا المستوى الجديد من الدعم العسكري والمالي سيكون اقدر من السابق على اضعاف حكومة الثورة . . .

وطبقا لاحتلامها فان ذلك يؤدي الى اشاعة التفكك والتناقض فسي
صفوف الثورة ، مما يمهد الجو للانقضاض عليها .

والى جانب هذا التقدير كان للملا مصطفى واسباده تقديرات
اضافية يمكن تلخيصها بما يلي :

● في ظل بيان اذار ١٩٧٠ ، وفي ظل حرص حزب البعث
العربي الاشتراكي وسلطة الثورة على ابداء اقصى درجات المرونة
والتسامح في سبيل انجاح مساعي الحل السلمي والديمقراطي ،
وتجنب البلاد الام القتال ، واسقاط كل الذرائع . كان الملا مصطفى
يحاول ، بشتى الاساليب الملتوية ، لتوسيع رقعة نفوذه في المنطقة
الشعبالية ، وفرض الارهاب على قطاعات واسعة من جماهيرنا
الكردية ولما كان اعوانه قد عينوا في اهم المراكز الادارية في
المنطقة ، اضافة الى مشاركتهم في السلطة المركزية ، في ظل حرص
على مشاركة شعبنا الكردي في الحكم ، استطاع الملا وانصاره ان
يمارسوا ارهابا وتأثيرا مزدوجين مرة باسم السلطة ومرة باسم
الحركة الكردية . وقد ظن الملا مصطفى ان هذا الوضع قد منح
قدرات اضافية لم تكن متوفرة من قبل .

● قبل اعلان قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان في ١١
اذار ١٩٧٤ ، وبرغم ان دلائل كثيرة كانت تشير الى رفض زمرة
الملا لمشروع الحكم الذاتي والى لجونها الى العصيان ، فان الثورة
لم تتخذ اية اجراءات قسرية ضد اعوانه . وبعد اعلان القانون
اعطي مهلة خمسة عشر يوما ، لاتخاذ موقف محدد منه ، واتخذت
سلطة الثورة موقف ضبط النفس ازاء الاعمال الارهابية والتخريبية

الواسعة التي قامت بها زمرة الملا ، وبخاصة اجبار المواطنين الاكراد على الالتحاق بها بشتى وسائل الارهاب والاحتيال ، ومنها ايها الجماهير الكردية ان المسألة لن تطول ، وان الحكومة ستضطر الى الرضوخ لشروط البارزاني . . كما ان اجهزة السلطة لم تعترض اي شخص تركه موقعه والتحق بالزمرة ، بل ان اجهزة السلطة كانت تقدم التسهيلات للوزراء وكبار الموظفين من اتباع الملا عند مغادرتهم بغداد ومراكز المحافظات الى منطقة العصيان . . .

وقد ظن الملا وزمرته ان موقف السلطة الثورية هذا نابع من الضعف ، وليس من سياسة ضبط النفس ونهج اسقاط كل الذرائع ، لكي تسقط كل الاوراق التي يتستر بها الملا وزمرته . . وقد قدر الملا والجهات الامتعمارية والرجعية ان هذا الوضع « قوة » اضافية تدفعهم الى اثاره العصيان وتحدي الثورة . .

وفي اثناء هذه المهلة ارتكبت زمرة الملا اعتداءات واستفزازات عديدة ضد قواتنا المسلحة وكانت القوات المسلحة ملتزمة التزاما شديدا وواعيا بتوجيهات قيادة الحزب والثورة بعدم الانجرار وراء الاستفزازات والرد عليها . .

وقد فسرت زمرة الملا هذا الموقف النابع من طاعة القوات المسلحة لقيادة الحزب ومن الانضباط العالي على انه يعبر عن حالة ضعف في صفوفها مما جعل هذه الزمرة تظن ان القوات المسلحة « عاجزة » عن مواجهتها بحزم عندما تستلم اوامر القيادة . . وهكذا نجد ان حسابات خاطئة عديدة دفعت الملا مصطفى

والدوائر الاستعمارية والرجعية الى اثاره العصيان المسلح السافر ،
والقيام باعمال ارهابية وتخريبية واسعة النطاق في المنطقة
الشمالية .

وكما اخطات الاحتكارات النفطية ومن يقف وراءها من القوى
الامبريالية في تقديراتها في عام ١٩٧٢ ، وصعقت باقدام الثورة
الجريء على تأميم النفط ، وبنجاحها من خلال حساباتها واساليبها
الثورية الشعبية في تحقيق النصر الحاسم ، واستعادة ثروة الشعب
٠٠ فان الملا مصطفى واسياده في الخارج قد اخطاوا التقدير هذه
المررة ايضا .

ان الملا والدوائر الاستعمارية والرجعية التي تقف وراءه لم
يحسبوا للعوامل الحاسمة الجديدة التي تمتلكها الثورة في صفها
وللاحتياطي (المضموم) الذي تقذف به في المعركة عندما يحاول
الجانب الاخر زج كل قواه وعوامله المساعدة فيها اي حساب .

● ومن الحقائق الاساسية التي اغفلها الملا واسياده مسن
حساباتهم انه واجه في السابق حكومات حديثة العهد ، لم يكن قد
مضى عليها سوى اشهر او سنوات قليلة في حكم البلاد ، ولم تكن
قد انجزت ايا من المهام او الشعارات الاساسية التي رفعتها ، بصرف
النظر عن طبيعة تلك الشعارات ، لذلك كان عصيانه يشكل عاملا
قويا في ارباكها واثارة التناقضات بين صفوفها واضعافها ، الى
جانب عوامل اساسية اخرى .

اما اليوم فان الملا مصطفى يواجه سلطة ثورية مضى على
قياسها ما يقرب من ست سنوات ، اضافة الى انها تستند على قاعدة

شعبية واسعة وعلى حزب ثوري طليعي ، وانها استطاعت خلال السنوات الست الماضية انجاز الكثير من مهامها الاساسية . . . الاصلاح الزراعي ، الجبهة الوطنية ، تأميم النفط ، المعاهدة العراقية - السوفيتية ، بناء الجيش الوطني القوي ، خطة التنمية الشاملة ، تحسين المستوى المعاشي للمواطنين ، بناء المنظمات الشعبية القوية الخ . . . وهذا عامل جديد وخطير تماما . . . جعل موازين المواجهة مختلفة اختلافا جذريا عما كانت عليه في السابق ، مما يغير بالضرورة النتائج المترتبة عليه . فالثورة قد تجاوزت المرحلة التي يمكن لعصيان البارزاني ان يشكل عامل اريك وتناقض واضعاف لها . . . بل على العكس ، فان مثل هذا العصيان يشكل اليوم عامل تلاحم شديد في صفوفها ، ومحفزا قويا من محفزات تطورها في كل الاصعدة واليادين .

● ان البارزاني واجه طيلة الفترة السابقة حكومات معزولة عن الشعب وعن قواه الوطنية الاساسية . وكما قلنا سابقا فانه كان يسعى في اثناء تحركاته التمردية السابقة الى اقامة تحالفات داخلية مع الاوساط التقدمية والرجعية معا ، وكانت ظروف العهود السابقة تتيح له هذه الامكانية .

اما اليوم فانه يواجه ثورة استطاعت ان تجمع قوى الشعب الاساسية في جبهة وطنية مقينة وخلقست حولها التفافا وطنيا واسعا . واذا كان الملا مصطفى ما يزال يسعى الى اقامة تحالفات داخلية فانه لا يجد اليوم غير نفر قليل من الحاقدين الذين لا وزن لهم في الحياة السياسية للبلاد ، والتاثير في الجماهير . . . ان عصيان اليوم يعيش

في عزلة خانقة عن جميع الاوساط الوطنية والتقدمية وعن جميع
الايوساط الشعبية الخيرة .

● ان الملا مصطفى قد واجه في السابق حكومات لم تعترف ،
لا بالشكل ولا بالمضمون ، بالحقوق المشروعة لشعبنا الكردي ، بل
على العكس كانت تقف من هذه القضية العادلة موقفا شوفينيا
وديكتاتوريا ، وكان ذلك مناخا صالحا له كي يظهر على الساحة
الداخلية والخارجية كممثل لطموحات شعبنا الكردي وكمدافع عنها .
اما اليوم فانه يواجه ثورة ديمقراطية شعبية تعترف اعترافا كاملا
وصادقا بالحقوق المشروعة لشعبنا الكردي وعملت طيلة ست
سنوات من اجل ضمان هذه الحقوق ، وضمان ممارستها الحقيقية ،
وقد اقرت الثورة حق شعبنا الكردي بتمتعه بالحكم الذاتي في اطار
الجمهورية العراقية واعلنت قانون الحكم الذاتي ، وهي تعمل اليوم
بجهد صادق وحثيث على اقامة مؤسسات الحكم الذاتي .

● واجه الملا مصطفى في الماضي حكومات تعاني ازيمات
اقتصادية ومالية خانقة ، وكان العصيان يكلفها اموالا طائلة ، مما
يجعلها عاجزة عن تحقيق تنمية واسعة وتحسين مستوى معيشة
الجماهير . وكان ذلك يضعفها ويريكها . اما اليوم فان الملا
مصطفى يواجه وضعاً مختلفاً تماماً في البلاد . فبعد النجاح في
معركة التأميم الجيدة ، وبعد النجاح الذي حققته سياسة الثورة
الاقتصادية في جميع المجالات ، اصبح العراق في وضـع
اقتصادي متين جدا ، يمكنه من الاستمرار على اوسع نطاق في
خطة التنمية وفي تحسين مستوى معيشة الجماهير ، وان العصيان

لا يمكن ان يشكل عائقا جديا للتطور الاقتصادي في البلاد ، او
خطرا جديا على استمراره . .

وفي الماضي كان الملا مصطفى يحظى بتأييد
الدول الاشتراكية والايوساط التقدمية في العالم
مستفيدا من العطف على قضية شعبنا الكردي وحقوقه كما كانت له
في الوقت نفسه علاقاته المشبوهة مع الدول الاستعمارية والايوساط
الرجعية اما اليوم فانه معزول تماما عن الدول الاشتراكية والايوساط
التقدمية العالمية التي تساند الثورة مساندة شاملة وقوية لاقتناعها
بصواب نهجها التحرري والتقدمي وبسلامة موقفها من المسألة
الكردية ولا يقف مع الملا مصطفى غير الدوائر الاستعمارية
والرجعية .

ونتيجة لهذه التغيرات الجوهرية في الموقف ، فان حسابات الملا
مصطفى والدوائر الاستعمارية وحكومة ايران اثبتت خطأها خلال
فترة قصيرة جدا .

فبعد انتهاء مهلة الخمسة عشر يوما بعد اعلان الحكم الذاتي
في ١١ اذار ١٩٧٤ ، وبعد توصل الشعب وقواه الوطنية الى الاقتناع
الكامل من حيث الاتجاه العام ومن حيث التفاصيل ايضا بالموقف
القامري والخياني لزمرة الملا ، بدأت الثورة بقسديد ضربات حاسمة
الى هذه الزمرة .

فالنفوذ الذي كانت تتمتع به في اجزاء واسعة من المنطقة
الشمالية بحكم التزامات بيان اذار ١٩٧٠ ، كما سبق ان شرحنا

انحسر خلال ايام قليلة في اغلب تلك الاجزاء وانحصر في مناطق محدودة ، والاعداد الكبيرة من المواطنين التي اجبرت على الالتحاق بالزمرة خلال تلك الفترة ، وبالوسائل التي ذكرناها باتت تشكل عبئا كبيرا عليها ، وشرعت تعود الى مناطقها السابقة ، والى التعاون مع السلطة الوطنية بعد ان تكشفت لها حقيقة الموقف المخادع لزمرة الملا وحقيقة ارتباطاتها ونواياها .

وقد اظهرت القوات المسلحة منتهى الشجاعة وعبرت عن انضباط وطني شديد وروح تضحية عالية في تادية واجباتها في مواجهة تخريبات هذه الزمرة وفي تلقيتها دروسا لم يسبق لها ان شهدتها من قبل . . . وخلال ايام قليلة انخرط الالوف من ابناء شعبنا الكردي ، ومن الفصائل الوطنية في الدفاع عن الوحدة الوطنية وفي حماية الحكم الذاتي ومكتسبات الشعب بعريه وكراده واقللياته المتأخية .

ان زمرة الملا مصطفى تواجه اليوم نهايتها المحتومة . . . ولقد مضى ذلك الزمن الذي كانت تستطيع فيه اضعاف البلاد وانهاكها والعودة ، في ما بعد ، الى صيغة التهادن . . . فلا مهادنة مع هذه الزمرة ، ولا تفاوض معها ، ولا اعتراف بتمثيلها للشعب الكردي ولقضيته . . .

ان النضال لتصفية هذه الزمرة تصفية نهائية واجتثاث جذورها وفروعها مهمة وطنية مقدسة ، تقع على عاتق الجماهير وعلى عاتق القوى الوطنية باجمعها .

ان الامال الكاذبة التي غلقتها زمرة الملا مصطفى على تحديها
قانون الحكم الذاتي واتخاذها طريق العصيان والتامر على الثورة
بالتعاون مع اعداء الشعب والحركة الوطنية تمزقت خلال ايام
معدودات واسفرت عن اوهام يائسة . فلقد اخطأت كل حساباتها
السابقة ، وباتت تحصد الفشل وخيبة الامل . . . والذي يستمع اليوم
الى صرخات هذه الزمرة وحشرجاتها الصاخبة يدرك تماما حقيقة
الوضع الذي هي فيه .

اما الاستعماريون وحكام ايران الذين كانوا يعتبرون الملا
مصطفى وزمرته اخر واقوى احتياطي لهم في التامر على الثورة ،
فانهم يلمسون اليوم لس اليد ان احتياطهم هذا ينحدر بسرعة الى
قاع الهاوية .

اننا ، وكما اكد قادة الحزب والثورة في مناسبات عديدة ،
كنا نتوقع الذي يجري ، وكنا نحسب له الحساب .

لقد كنا نعلم ان الاستعمار والرجعية في المنطقة لابد ان يزوجوا باخر احتياطاتهم في التآمر على الثورة وباسلوب سافر وساخن ، بعد ان حققت الثورة منجزاتها التحررية والديمقراطية والتقدمية الكبيرة ، واصبحت بحق ثورة من طراز جديد ، لم يسبق للامبريالية ان شهدت مثله في المنطقة ، وبعد ان فشلت كل اساليبهم ومحاولاتهم السابقة في التآمر عليها .

وكنا نتوقع ايضا ان الاستعمار وحكام ايران وحلفاءهم في المنطقة يعلقون امالا «كبيرة» على احتياطاتهم المتمثل بالملا وزمرته .
واليوم وبعد ان بات واضحا لهم من خلال نتائج الجولة الاولى ان هذا الاحتياطي ليس عاجزا عن تحقيق اهداف المؤامرة الكلية او الجزئية فحسب ، وانما اصبح موضوعا على طريق التصفية النهائية. فاننا يجب ان نضع في الحسبان ما يمكن ان تقدم عليه الامبريالية ورجعية المنطقة من خطوات في سبيل انقاذ عميلها وتغذية عصيانه ، وبالتالي الاستمرار في التآمر على الثورة . ولهذا فان من المتوقع تماما ان تقدم هذه الاوساط على تغيير بعض اساليبها وتكتيكاتها القديمة ، واتباع اساليب وتكتيكات جديدة . ولعل من اول مظاهر هذه التكتيكات الجديدة التي يراد لزمرة الملا مصطفى استخدامها الانتقال من وضع المتبجح المتغطرس ، الذي يتحدى الثورة بصلافة الى وضع الضعيف الذي يحاول استدراج العطف . . كما ان هناك اساليب وتكتيكات اخرى ستستخدمها هذه الزمرة والاسواط الامبريالية والرجعية ، ونحن نتوقعها مسبقا ، وسياتي اليوم الذي نكشف فيه النقاب عنها .
وعلى اية حال ، وكما اكد قادة الحزب والثورة مرات عديدة ،

فان الامبريالية واعوانها عندما يحاولون ان يوجهوا للثورة «ضربة»
فعليهم ان يتوقعوا منها « ضربات » قوية وموجعة .

ومن المفيد جدا ان يقال للامبريالية ان اساليبها القديمة
والجديدة ، التقليدية والابتكرة ، المكشوفة والمخبأة لم تعد تفيد في
التامر على ثورة « الطراز الجديد » فمن اهم خصائص هذه الثورة
انها تحسب الحساب لما هو ظاهر ولما هو غاطس ، ولما هو راهن ولما
هو آت ، وتوفر كل مستلزمات مجابهته .

ومن المفيد ايضا ان يقال لشاه ايران الذي يمد الملا مصطفى
وزمرته بالسلاح والمال لادامة عصيانه والقامر على الثورة : ان من
الخير له ان يلتفت الى اوضاع بلاده ، وان يحل مشاكل القوميات
فيها . . بنفس الطريقة الديمقراطية والسلمية والمتسامحة التي اقدم
بها العراق على معالجة المسألة الكردية . . عندما وفر لابناء شعبه
الاكراد حقوقهم القومية ومنحهم الحكم الذاتي . . فايران التي
يحكمها الشاه ، وكما يعرف الشاه نفسه حق المعرفة ، تتكون من
خمس قوميات ، هي الفارسية والبلوشستانية والانزيبيجانية
والكردية ، ومن القومية العربية التي تقطن في عربستان على ساحل
شط العرب والخليج ، حيث منابع النفط الغنية . وهذه القوميات
جميعا بما فيها القومية الفارسية تعاني من الاضطهاد ومن ظروف
التخلف والبؤس . وكما يعرف الشاه حق المعرفة ايضا ان القومية
الفارسية التي ينتمي اليها ، والتي يتحكم برقاب الشعوب الايرانية
باسمها ويحرم القوميات الاخرى من اي حق من حقوق المواطنة
والانسان . . ان هذه القومية الفارسية لا تشكل سوى اربعين بالمائة

من نسبة السكان ٠٠ « قديما قيل » اذا كان بيتك من زجاج فلا ترم
الناس بالحجارة » ٠٠!!

ان الذين يتصورون انهم قادرون على الحاق الاذى بالعراق
وبثورته القوية لا بد ان يفهموا ان محاولتهم التامرية الجديدة من
خلال عصيان الملا ، وزمرته ستلحق بمحاولاتهم الهزيمة . وان « رد
الفعل » سيكون اقوى واكثر خطرا من « الفعل » الذي يظنونه مؤذيا
وخطيرا .

ان الثورة الشعبية التي ناضلت جماهير العراق من اجلها
عشرات السنين وقدمت لها اعظم التضحيات قد قامت في ١٧-٢٠ تموز
١٩٦٨ ، وقد ترسخت جذورها عبر ست سنوات مجيدة واصبحت
حقيقة واقعة ليس على ارض العراق فحسب ، وانما في المنطقة
ايضا . ٠٠ واذا كان ما يزال ممكنا حتى الوقت الحاضر ، شغلها
بمعارك جانبية والحق قدر من الاذى بها ، فان من المستحيل اليوم
وغدا ان يفلح احد في الانقضاض عليها ، وحتى في تقييد حركتها
الداخلية والخارجية في كل الاصعدة والميادين . ٠٠

وكما ان المجابهات السابقة التي خاضتها مع القوى
الاستعمارية والاحتكارية ، مع جيوب الردة وفرسانها على اختلاف
الوانهم واساليبهم وتكتيكاتهم قد جعلت منها اكثر قوة وصلابة ، فان
هذه المجابهة القديمة - الجديدة ستجعلها اصلب عودا ، واكثر
تجربة واشد قدرة على المنازلة وتحقيق الظفر . ٠٠

والمسألة القومية الكردية لم تعد « ورقة » تلعب بها الدوائر

الاستعمارية وحكام المنطقة الرجعيون والمغامرون والتيارات
الاقطاعية والعميلة كما تشاء .. فلقد اصبحت في ايدي الشعب ..
في ايدي جماهير العرب والاكراد والاقليات المتأخية .. في ايدي
ثورة الشعب .. وفي ايدي جبهة الشعب .. وهؤلاء جميعا يرعون
هذه القضية ، لانها قضيتهم التي ناضلوا من اجلها وقدموا في
سبيلها التضحيات ..

ولم تعد قيادة الحركة الكردية حkra على الملا مصطفى
واعوانه من تجار الحرب والمهربين والمرتزقة وعملاء الاستخبارات
الاجنبية ، بل اصبحت اليوم في ايد شريفة وامينة ، ايد وطنية تؤمن
بالعراق وتخلص له وتؤمن بوحدة حركته الوطنية ، وبوحدة المصير
بين قضية شعبنا الكردي وقضية التحرر العربي .. والتحرر
العالمي ..

واذا كان علينا ان نتحمل المشاق والمهام العديدة في مواجهة
هذه الردة الاستعمارية والرجعية ولاي زمن يتطلبه الموقف ، فان
الثورة اهل لذلك ، لانها وابناءها وكل مواطن في المجتمع يضع
النضال واجبا يوميا له لا يتعب منه ولا يخاف ، فالذين يخافون
النضال ويتعبون من تحمل اعبائه هم اولئك الرجعيون الغارقون في
ملاذاتهم وفي مصالحهم الاتانية .. واولئك المرتزقة الذين يبيعون
ضميرهم وقضية شعبهم بالمال الحرام ..

ان مستقبلا سعيدا وشرقنا .. مستقبلا يقوم على الحرية
والرخاء والبناء الديمقراطي والاشتراكي ينتظر العراق في ظل

ثورته وقيادته ٠٠ وان مستقبلا مشرقا وسعيدا ينتظر شعبنا الكردي
في ظل الثورة التي سيذكر التاريخ انها اول من صان حقوقه
وكرامته ٠

النصر للثورة ٠٠ والنصر للشعب بعريه واكراده واقلياته
المتاخية ٠٠

والخزي والانحجار لجيوب الردة وعملاء الاستعمار ٠٠

هه والنّامهى كئيب

★ ★ ★

الطبعة الاولى

٥٠٠٠٠٠ / حزيران ١٩٧٤

الطبعة الثانية

١٠٠٠٠٠٠ / تموز ١٩٧٤

رقم الابداع في المكتبة الوطنية

بيقصاد

٦٢٣ لسنة ١٩٧٤

طبع على مطابع دار الشؤون - بغداد

•• وطيلة اربع سنوات من العمل المتابر لانجاز
بنود بيان اذار من جانب حزب البعث العربي
الاشتراكي وسلطة الثورة كانت زعامة البارزاني
تجد نفسها مرغمة على اسقاط ورقة بعد اخرى
من تلك الاوراق التي كانت تستر بها ذلك
التناقض في الماضي •• ومرغمة على الكشف
عن حقيقتها كزعامة رجعية مرتبطة ايدولوجيا
ومصلحيا بالرجعية المحلية ورجعية المنطقية
وبالقوى الاستعمارية ولم يعد ادعاؤها التمسك
بالحقوق القومية للاكراد والدفاع عنها كافيا
لحمايتها من الفضيحة المشينة •• ومن المنزلق
الخطير الذي انحدرت اليه •• فضيحة الوقوف
في الخندق المعادي للحركة الوطنية في العراق
ومنزلق الارتقاء النهائي في احضان الامبريالية
والرجعية الايرانية ، وحتى المخططات
الصهيونية •

« الثورة »